

ومفعولها كما صرح به البصائر في قوله بطاومت كلمة  
ذلك صدقاً وعدلاً نحو قولهم التبعة بعد العترة أو صار  
عشرة تامة ما خوذ من ثم باعتبار معناه الإختيار وكمل  
في رد علمها كما ملو غير ذلك مثل عدل زيداً ميراً صار  
أي صار عدلاً <sup>أي صار عدلاً</sup>  
أي صار عادلاً ويجوز تقديم أخبارها أي خبره الأفعال الناقصة  
على أنفسها لا بتقديم خبرها أي فعل ناقص في أوله كلف ما  
من مازال إلا ما دام أما إذا دخل ما أو أفعال على مبادئ الأفعال  
الناقصة فإنه وإن لم يميز بتقديم عليها كمن يجوز بالفصل  
بينه وبينها نحو ما قالوا وكان زيداً ما في هذه  
الأمثلة فإنه يجوز الفصل بينها وبينها المشددة أمثلة  
معها ويجوز بمنزلة أفعال شبيهة: <sup>أي</sup> يخرجون التقديم  
بالفصل فإنه يجوز نحو ما مازال زيد ولا نحو جلس السائراً  
ما دام زيداً ما فإنه ما نافية لمصدر الكلام فإنه يعمل ما بعد  
فيما قبله أو مصدرية وتسمى ما زعموا المصدر لا بتقديم  
عليه وإنما لا يجوز التقديم إن بدل ما بغير النافية فإنه كما في  
اقتضاء الصدارة <sup>أي</sup> بدل ليل تعلق أفعال القلوب بها كما  
علم ما صرح به الذا من في شرح التبعيل نقوه <sup>أي</sup> في

على ما لا يمكن أن يكون  
لا اعتبار بالقرن  
بجاء

القاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما انتهى عامه  
على شرحه التبعيل المقتضى وأما كلامه في بحثه لا فقال  
الناقصة من ان العترة واقتضاء ما صدر الكلام خاصة  
فيها لا مجرد كونها النسخة التي كان ثم ولما وان ولا على  
لا تقتضي الصدرة وأما كانت للتوفيقية إلا أنه في هذه  
الرسالة على الأصح ولين بدل ما لم يذكر على الاقتضاء حكمه  
بالمقايضة علم ثم ولو يجوز نحو قائم زيداً أو ما زيداً أو  
كون زيداً ميراً ما في قوله ولما في قوله متراجهما بالفصل  
بالمفصل خبره في ان معناه أي ما صار له من كذا وما  
خرج عن كونه ما في فني في اقتضاء الصدرة وأما  
في ان فالعمل على سبيل الذي لا يمنع تقديم مفعول مدخوله  
عليه حمل التقيض على التقيض كما في الرضى وفي قوله  
قال الذا منى ينبغي أن يكون بمنزلة ما عند ابن قدام  
الدليل وقال الذا منى لا صدرة له لأن كثرته في الكلام حتى أنه  
يقع في ظرف مفعوله نحو كنت بالهال قاريداً لا يخرج ما  
مبتدلاً من غير الاقتضاء الصدرة وأما تقديم أخبارها  
على اسمها في غيرهم في بحث المفعول المنصوب موقوله

قوله لا ولا  
بجاء